ملحق

العدد ٥١ السنة الثانية

الجريدة الرسمية

لامارة شرقي الاردن

عمان : الثلاثاء في ٥ ذي القعدة ١٣٤٩ و ٢٤ آذار ١٩٣١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثلاثون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الثلاثون

افتتحت الجلسة الثلاثون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٢٨—١—٩٣١ المصادف يوم الاربعاء برئاسة فخامة الرئيس، وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الا مثقال باشا الفايز ؛ فهد باشا بن جازي · سعيد بك المفتي · وعقله باشا النصير · ومحمد بك الانسي ·

فخامة الرئيس — يقرأ الضبط ·

نظمي بك — يؤجل لعدم وجود وقت كافي عندنا ·

شمس الدين بك — على شرط ان لايعاد ذلك لان النظام الداخلي لايجوز ترك قراءة الضبط ·

فخامة الرئيس — نعم لايجوز ولكن بقرار من المجلس يجوز تأجيل القراءة ·

فوافق المجلس على تأجيل قراءة الضبط ·

فخامة الرئيس — سماحة قاضي القضاة سيقرأ عليكم الجواب على سؤال العضو شمس الدين بك ·

السؤال :

ابراهيم بك هاشم — بلغني ان صندوق الايتام في العاصمة تحول لمصرف خاص للموظفين يهمني ان اعرف مصريات الايتام لمن تقرض ·

وعليه ارجو تكليف الحكومة بان تقدم لنا جدولاً بالاقراضات التي جرت من تاريخ تشكيل هذا المجلس حتى الآن ·

٢ — الطرق التي يمشي عليها مدير الايتام بالاقراضات ·

٣ — هل هناك حقيقة مجلس ايتام ام لا وفي اي تاريخ تشكل هذا المجلس ؟

٤ — ماهو رأس مال صندوق الايتام ماهو مقدار الذممات والموجود الان في الصندوق ؟

بالنهاية ارجو ان يكون الجواب صريحاً وواضحاً ليتمكن المجلس من معرفة ماهية التلاعب الذي يحصل في اموال الايتام سيدي المعظم ·

الجواب :

١ — ان صندوق الايتام بعمان تشكل في سنة ٩٢٤ وله مجلس اداري مركب من فضيلة القاضي

الشرعي والمفتي ومدير المال مدير الايتام وعضوين من المجلس البلدي حسب المادة ٨٨ من نظام الايتام وفي هذه السنة تشكل المجلس المذكور باعتبار عمان عاصمة وفقاً للمادة ٧٧ من النظام المذكور من رئيس وستة اعضاء فضيلة القاضي والمفتي ورئيس البلدية ورئيس ديوان قاضي القضاة ورئيس كتاب المحكمة الشرعية ومأمور السجل برئاسة الوزراء ومدير الايتام ·

٢ — ان صندوق الايتام مؤسس لمصلحة اولئك الايتام والقاصرين وليس لمصلحة المستقرضين وعلى ذلك فاينما وجد مجلس الادارة المنوه به مصلحة الايتام والقاصرين استثمر اموالهم ·

٣ — ان عدد المستقرضين منذ تشكيل الصندوق قد بلغ لغاية ١٩٣٠ (١٣٣) منها (١٠٣) انتهى تسديد اقساطها وبقي (٣٠) لم تنته بعد · ومن هؤلاء (٩) موظفون تحسم الاقساط المستحقة عليهم من رواتبهم من قبل المالية بصورة منتظمة من (٢١) ملاكون لم تستحق بعد الاقساط التي على قسم منهم ومن استحق عليه شيء ولم يدفعه قد اجريت المعاملة القانونية في حقه ·

٤ — الجدول المبين لراس مال الصندوق ومطلوبه من المستقرضين وموجود الصندوق مربوط « اقرأه للعلم »

٥ — الجدول المحتوي على اسماء المستقرضين ومقدار ذمماتهم وما دفعوه من اصل الذمة ومقدار الباقي في ذمتهم مربوط « اتلوه عليكم للعلم »

٦ — من التدقيق في الجدول المذكور يظهر ان في اقراض الموظفين قيام الحظ والمصلحة للايتام والقاصرين — رغم كون عدد المستقرضين منهم اقل من ثلث عدد الملاكين — لانه في نهاية كل شهر بناء على المعاملة الجارية يرد للصندوق من المالية حوالة على البنك العثماني بمجموع اقساط الموظفين الشهرية ولولا اقراض الموظفين لتوقفت حركة صندوق الايتام وتاخر صرف النفقات التي يحتاجونها وتوقف اعطاء بعض الاموال المستحقة لاصحابها الا ان اكثر الذين يستقرضون لقاء تامين العقار يتأخرون عن دفع الاقساط فيضطر مدير الايتام للانذار والتشبث لوضع ذلك العقار في المزاد العلني وقلما يظهر راغب في الشراء بالنظر لسوء الحالة الاقتصادية ·

مل	ل ف	
١٥١	١٧٢٧	مجموع الاموال المستحقة في الصندوق لاصحابها
٣٥٩	٣٦٢	راس المال الاحتياطي
٥١٠	٢٠٨٩	
٥٧٩	٢٦٢	مجموع المطلوب للصندوق من المستقرضين لغاية سنة ٩٣٠
٨٤٦	١٦٦٠	مجموع المطلوب للصندوق ومن المستقرضين اعتبارا من بداية ٩٣١ الى

انتهاء مدد استقراضهم ما عدا ما يتحقق من النماء الذي يتحصل و يوزع على اصحاب الاموال بالمائة تسعة ثم الباقي يضاف الى رأس المال الاحتياطي

٠٨٥	١٦٦	موجود الصندوق
٥١٠	٢٠٨٩	المجموع

شمس الدين بك — سمعتم ايها السادة جواب سماحة قاضي القضاة بشأن صندوق الايتام وعرفتم من هم عملاء هذا الصندوق وهم والحمد لله عظماء الدولة ورجالاتها ٠

فهؤلاء الذوات هم الذين يتقاسمون اموال الايتام والقاصرين تحت عنوان قرض واستقراض مع ان قانون الموظفين يمنع الموظف من هكذا استقراضات لان الموظف لايقدم على الاستقراض مالم يكن واقع في ارتباك مالي ٠

من مراجعة الاسماء الواردة في الجدول يتضح لمجلسكم العالي ان المستقرضين هم ٩٧ بالماية من الموظفين ربما اعتقد بعض الاخوان ان الاهلين لم يراجعوا صندوق الايتام بقصد الاستقراض والحقيقة يوجد ما يقارب ١٦٠ طلب منهم محفوظين بطاولة القاضي الشرعي مع ان تاريخ مبدأ هذه الاستدعاآت يرجع الى عام ١٩٢٣ حيث يدعي قاضي الشرع انه يتبع التسلسل بالاقتراضات مع انه لم يفعل شيئاً من ذلك فيما يختص فى سائر المستقرضين ٠ كذلك كنت اود ان اضف لمجلسكم العالي طرق الاستقراض وطرق المراجعة لصندوق الايتام لولا اني اخشى الفضيحة لبعض الاشخاص البارزين. ولكنني استطيع ان ابين حادثة وهي حادثة القاضي الشرعي نفسه ٠

من مراجعة جدول المستقرضين يتضح بأن رجلاً اسمه محمود حسن استقرض ٢١٨ جنيه من صندوق الايتام مع انه مباشر في المحكمة الشرعية بعمان ٠

اقرض هذا الرجل هذا المبلغ على ان يتناوله القاضي الشرعي ليعطى الى السيد عبد الحميد بن القاضي ليفتح به دكانا للاشتغال بالتجارة على حساب اموال الايتام ولم اذكر هذه الحادثة الا على سبيل المثال ولم اقصد بذكرها الفات نظر اعضاء المجلس العالي للتلاعب الذي يقع في معاملات الاقراض في المحكمة الشرعية ثم يقال بأن هنالك مجلس اداري مركب من الاشخاص الذين ذكرهم ابراهيم بك مع ان هذا المجلس لم يشكل الا منذ ثلاثة اشهر وهو الذي يسيء استعمال الوظيفة لانه لم يراع قاعدة الاولية والتسلسل في المراجعة ٠ يذكر ابراهيم بك ان اغلب المستقرضين من اصحاب الاملاك — كأن لم يبق في البلاد من هو من اصحاب الاملاك الا الموظفين — مع ان الواحد منهم لايملك اكثر من دار سكن له وبقية الاملاك عائدة لاصحاب الاملاك من اهالي

البلاد فأنا ارى من الواجب علينا ان نحافظ على اموال الايتام وليعلم الموظفين ان قانون الموظفين يمنعهم من استقراض اموال الايتام لتعاطي التجارة والتنعم في ريعها في حين ان اهالي البلاد لايستفيدون بارة الفرد من هذا الصندوق ٠ وعليه ارجو من الاعضاء الكرام ان يوافقوا على احالة سؤالي والجواب عليه على الحكومة لتحقق وتدقق عن الاسباب التي اوجبت اقراض الموظفين هذا مع المحافظة على اموال القاصرين لانني اطلعت على عدة معاملات تتعلق بأموال القاصرين بلغوا سن الرشد ولم يتمكنوا من استرجاع اموالهم للاسباب التي ذكرتها ٠

نجيب بك الشريدي — انني لم اكن اعلم شيئاً عن قضية اموال الايتام قبل الان، لان من الجدول الذي تلاه سماحة قاضي القضاة في هذا المجلس يستدل ان الموظفين قسموا انفسهم على قسمين قسم استقرض من صندوق الايتام على اسم الراتب وقسم من نفس الموظفين استقرض على حساب الاملاك و يظهر ان الذين استقرضوا على حساب الاملاك كانت رواتبهم قليلة لا يستطيعون تخصيص قسم منها شهريا لتسديد ذماتهم لصندوق الايتام ٠

تعلمون ان مقصد واضع القانون في المادة ٢٣ من قانون الموظفين فيما يتعلق بمنع الموظفين عن ان يبقوا تحت المنة من جراء الاقراضات والرزح تحت اعباء الديون وهذه المادة جعلت الموظف عرضة للعزل اذا كان مشمولا بالارتباك المالي ولكن اذا كانت الحكومة نفسها هي المرتبكة فمن يعاقب بقية المرتبكين ؟

نحن لا ننكر ان الموظفين بعضهم ان لم نقل كلهم ما لجئوا لهذا الاستقراض الا عن طريق الحاجة وبسبب الاستقامة لا شك ان الموظف غير المستقيم لا يحتاج للاستقراض ولكن خطر لي حادثة وقعت في عام ٩٢٤ في اربد وهذه الحادثة تدل على ان بعض الموظفين انما يستقرضون ويضعون انفسهم تحت اسم الديون لغاية واحدة وهي ستر العورة من جراء بعض عدم الاستقامات التي لا تخلوا منها بلاد من بلاد الناس وهذه الحادثة اسردها اثباتاً لما قلته وهي ان احد اصحاب المراجعات ارشى موظفاً (١٧) ليرة عثمانية ذهبا واخبرني بدفع هذا المبلغ واعلمني بان الموظف وضع هذه النقود في جيب صدريته اليمنى وبعد ختام الدوام نزل هذا الموظف الى احد التجار في السوق بينما كنت جالسا عنده ورجاه بان يقرضه ليرة واحدة فاستغربت الامر وظننت ان المخبر الذي اعلمني بارتكاب هذا الموظف غير صادق وبعد ان اخذ هذا الموظف ليرة قرضة من التاجر تبعته وقبضت على جيب صدريته اليمنى واخرجت النقود من جيبه فوجدتها في الحقيقة ١٧ ليرة عثمانية ذهب فسألته عن اسباب الاستقراض فاجابني ان هذا المبلغ لايخصه فافهمته بالكيفية باسم الشخص الذي دفع اليه

المبلغ فرجاني ان اكتم الامر. وانه على ما ظهر انما كان يتعاطى معاملة الاستقراض لاجل ستر ارتكابه وانا اجل الموظفين الذين استقرضوا من صندوق الايتام من هذه الجهة واعتقد بنزاهتهم غير انني لا استطيع الا ان اسأل الحكومة ان المادة ٣٣ من قانون الموظفين تحرم على الموظف الوقوع في الارتباك المالي وتستلزم عزله من الوظيفة فهل حققت الحكومة حتى الان عن المرتكبين من موظفيها وطبقت هذه المادة ام لا ؟ واما الاستقراض من صندوق الايتام ليس به من العيب شيء وليس على صندوق الايتام حرج من جراء الاقراضات وخصوصا تجرى مجلس ادارته على من يأتمن اليهم الاقراض فهذا من مصلحة صندوق الايتام ولكن جل ما اطلبه هو ما ذكرته بشأن تحقيقات الحكومة واجراآتها بشان المرتبكين ماليا .

شمس الدين بك — اذا كان لدى صندوق الايتام اموال ، اهل من العدل ان تعطى للموظفين فقط ؟ وقد اقرضتم الى المباشر ٢١٨ جنيه وهو لا يملك سوى بيت واحد للسكن فلماذا لم يقرض لمن يملك عشرة بيوت ولكن لم يوفقه الله لان يكون من هذا الصنف الممتاز .

فخامة الرئيس — سمعتم اقتراح شمس الدين بك يشاركه فيه نجيب بك الشريدي .

فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح .

فخامة الرئيس — عندنا موازنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

نظمي بك — ابتدأ الزميل شمس الدين بك في الجلسة السابقة اقواله المتضمنة ان الصراحة في بعض المواقف تفيد جداً اما انا فأقول ان لكل انسان في تاريخ حياته ساعة يتخذها اما ذكرى واما عبرة وهذه الساعة هي هذه الساعة التي نجتمع فيها في قاعة هـذا المجلس لتدقيق موازنـة اقرها المجلس العالي ثم اعيدت اليه بعد غياب طويل بملحوظات لا يقبلها العقل كما سأفندها فيما بعد. فهذه الساعة لم تكن في الحقيقة ذكرى لكل واحد منا في حياته بل ستكون ذكرى للاولاد والاحفاد وسيسجل التاريخ لهذا المجلس بنتيجة مذكراته في هذا اليوم صفحة من نور واما من نار .

جيء الينا بهذه الموازنـة بملحوظات قيل لنا ان حكومة جلالة الملك اشارت بها وقبل ان افند هذه الموازنـة يجب ان نسأل انجلسنا هذا مجلس تشريعي له حق اعطاء القرار او مجلس استشاري ؟ لا ريب في انه مجلس تشريعي خول اليه التشريع بلا قيد ولا شرط عدا بعض التحفظات ومن صلاحيته ايضاً ان يقر الموازنة ، فما هي صلاحيته بأقرار الموازنة ؟ فلنرجع اذن الى نصوص المعاهدة ثم الى احكام الدستور . قالت المادة السادسة من الاتفاقية المعلومة مانصه : (يوافق صاحب السمو على ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الموازنة) ولاجل الوصول الى تفهم هذه المادة يجب

ان نرجع الى احكام الدستور اذ قالت المادة السابعة والعشرون منه : (تعرض على المجلس الميزانيـة السنوية بشكل قانون) وقد عرفت المادة (٦٥) هذا القانون وقالت : (تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يضمن الدخل والخرج) .

ومعنى ذلك انه يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الموازنة السنوية المتضمن الدخل والخرج فقط اي الى مجموع ارقام الدخل والى مجموع ارقام الصرف والا لو كان الامر بالعكس لقلنا ان ليس هناك استقلال ولا حق تشريع ولا حق ادارة البتة .....

لانه اذا كان من حق وزارة المستعمرات ان تتـداخل بالتفرعات فاذن ليس هنالك ادارة . لان التشكيلات الادارية والقضائية وكل ما تتشكل الحكومة به من عناصر لا يكون الا بناء على قانون الموازنة فاذا كانت وزارة المستعمرات تقول بان لا حاجة للوظيفة الفلانية و يجب ان لا يكون للدائرة الفلانية رئيس ويجب ان يرفع درجة الموظف الفلاني وان لا توافق على ترفيع درجة موظف آخر معنى ذلك انها تدخلت في تكوين الحكومة وبذلك تكون سلبت حقوق الامة بالتشريع والادارة المعترف لنا بها بالامس اعني بتاريخ ٢٩ تشرين اول سنة ١٩٢٩ تقـدم لسمو امير البلاد المعظم من فخامة المندوب السامي كتاب يقول فيه : (ان جلالة ملك بريطانيا اعترف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن وبان الادارة والتشريع قد عهدا بهما الى سمو الامير المعظم) فالتوقيع الذي وقعه جلالة ملك بريطانيا على المعاهدة لم يجف بعد ولم يمض الزمن الكافي لنسيان مواد تلك المعاهدة .

نعم انما يقال اننا نمنحكم هبة ، ولكن يجاب على ذلك بان الحكومة يمكنها ان تستغني عن بعض رؤساء دوائر ومستشارين تربو رواتبهم عما تنفقه الحكومة بامرها ويمكنها ايضا ان تقتصد في الموازنة فتستغني عن تلك الاعانة .

اما انه لا نضع لكم فرصة كافية ولا نمنحكم حق تنظيم الموازنة ثم نرغمكم على قبول الهبة امر ماس بكرامة البلاد ولا يتفق مع الحقوق المعترف لنا بها عهدا واغرب من هذه البيانات الواردة في النسخ الموزعة علينا قيل انه لم يوافق على تخصيص الف جنيه الى ولي العهد فهل من حق وزارة المستعمرات ان تتدخل في امر داخلي حتى ان تمنع الامة منح ولي عهدها ما يحتاجه من النفقات ؟ ثم انقص المبلغ الموضوع للتنقليات والسفريات في دائرة رئاسة الوزراء وفي ادارة المقاطعات ، واغرب من هذا انه لم يوافق على مخصصات رئيس محكمـة الاستئناف مع انه لم يسمع في التاريخ



حكومة لها محكمة استئناف عليا تنقض وتبرم ولا يكون لها رئيس !

ثم منعوا هذا المجلس ان يخصص راتبا لوزير المالية مع ان النظام المالي الذي اتوا به الينا وطبقوه ينص على وجوب وجود ناظر للمالية ويجعله مسؤول عن هذه الدائرة ومعنى ذلك انهم يصروا على ان يديروا دائرة المالية مباشرة مع ان ذلك مخالف للعهد ولنفس النظام المالي، ولنأتي الى دائرة الجمارك قيل انه لم نوافق وزارة المستعمرات على الغاء وظيفة كاتب من الدرجة العاشرة ولا عن انقاص المبلغ الموضوع للنفقات ونقرر تزييد التخصيصات للنقليات والسفريات والمكافئة والاكراميات الى غير ذلك . بيد انها لا نوافق على تشكيل مدرسة زراعية التي نحن في حاجة قصوى اليها والخلاصة فانها لا توافق على اي زيادة لاية دائرة يرأسها عربي وبالعكس تضرب بقرارات هذا المجلس وتعطي للدوائر التي يرأسها اجانب ومستعارون كل ما يريدون . من اغرب الغرائب ان تقول وزارة المستعمرات بان لا لزوم لرئيس محكمة الاستئناف وان لا لزوم لترفيع درجة موظف اومدير مدرسة بل يجب ترفيع محاسب دائرة البرق والبريد وتزييد عدد المساحين ومحافظي الآثار .

انني حاولت ان اضلل نفسي وان اجد مبررا اقنع به بان وزارة المستعمرات حقا تقول هذا القول، ولكني حتى هذه الدقيقة لم اقنع واجل وزارة المستعمرات وحكومة جلالة الملك ان تتدخل في امور من شأنها ان تهدم اساس سيادتنا القومية وان تجعل صلاحية هذا المجلس لا شيء وان تهيمن على الادارة والتشريع بحسب رغبتها واني اعتقد ان اصواتنا لو كانت تخرج من نوافذ هذه القاعة لتصل الى مسمع جلالة الملك او على الاقل الى حكومة جلالته لما ارسل لنا بعد الآن بمثل هذه الامور، ولما تداخلوا في امر الادارة بصورة لم تدع للحكومة المحلية اية صلاحية فيها .

يريدون ان يخصصوا من اموال هذه الحكومة الفقيرة مبلغ (٤٧٠٠) جنيه لتشكيل قوة جديدة ولكن لماذا ؟ للهيمنة على الصحراء اي لتقييد حرية البدوى التاعس ولمحافظة الخط الحديدي وانابيب البترول وحبذا ولو تساهلت ولو قليلا ومنحت البلاد لقاء امرار الانابيب وحراستها شيئا من المنفعة فهي تريد ان تحدد انابيب البترول وتمر بها من اراضينا ثم تخطط وتمدد سكة حديدية وتنشيء القلاع وتشكل قوة جديدة ولكن على حساب هذه الامة الفقيرة التي تمنحها في كل سنة هبة، أليس هذا تناقض غريب بحد ذاته ؟

امة ضعيفة تحتاج للهبة والصدقة ثم تضطرها حكومة جلالة الملك الى تخصيص مبلغ وافر من اموالها لتشكيل قوة تهيمن على الصحراء وتحافظ على اموال الشركة الفنية . وبينما يقال بأننا منحنا حق التشريع والادارة وان تقنين الموازنة من حقوقنا الطبيعية ويعترف لنا بهذه الحقوق

يعاد ويقال لنا لانوافق على كل ماترتأونه بل يجب ان يكون القول الفصل لنا، هذا امر لايمكن لاي عربي ان يوافق عليه ولا بصورة من الصور . وانا شخصياً خير لي ان القي وراء نهر الاردن من ان اقر هذا الرأي ولهذا اقترح الاصرار على القرار السابق .

شمس الدين بك — لم يترك لي الزميل نظمي بك شيئاً اقوله غير انني اذكر زملائي الكرام ان موقفنا اليوم موقف شرف خالد اذا بقينا مصرين على ماقررناه بالامس وعدم النزول عند ارادة دائرة الاعتماد بنقضنا ماكنا ارتأيناه سابقاً . لذلك احض زملائي الكرام على الثبات والمتانة والمحافظة على المبدأ والعاقبة للمتقين .

نجيب بك ابو شعر — كنت اود ان لاترجع الموازنة التي نحن بصددها الان وان لااقول كلمتي لانني قد حرمت هذا الحق يوم اعلان شغور كرسي في هذا المجلس العالي . لقد لفت نظري ما قاله الزميل نظمي بك عبد الهادي في هذا الصدد واعجبني منه هذه الروح الطيبة التي تجلت فيه بهذا النهار والتي لم يعودنا على مثلها حتى الان . لقد اراد ان يبيض صحيفة اشبعها بتأييد اي قانون اوردته الحكومة لهذا المجلس . فاراد الان باخر جلسة او بواحدة قبل آخر جلسة ان يبرهن عن وطنية خالصة ومع هذا فلا لوم عليه لانه ربما (اسلم كما قال حضرة الزميل شمس الدين بك سامي) . لقد اورد مواد معينة من المعاهدة والدستور وقال بان المادة السادسة من المعاهدة نصت على ان يرجع صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية بخصوص الموازنة العامة وقد تكلمنا كثيراً وفندنا بنود المعاهدة وتذمرنا بصورة خاصة من هذه المادة يوم لم يكن حضرة الزميل نظمي بك موجوداً في هذا المجلس .

لقد اقرت المعاهدة مع مزيد الاسف ومنطوق هذه المادة السادسة من المعاهدة تعطي مثل هذا الحق لصاحب المشورة . انا لااقول هذا دفاعا عن دار الاعتماد ولاعن وزارة المستعمرات بل اقول بوجوب تعديل الاصل لنتمكن من الوصول الى تعديل الفرع .

لقد صدق المجلس العالي الموازنة العامة لسنة ١٩٣٠—١٩٣١ وبطبيعة الحال لم يصدق عليها الا وهو مقتنع تمام القناعة بأحقية هذه المقررات واما الان فعليه ان يثبت على ماقرره سابقاً ولو وجد في ذلك أزمة قاسية بين المجلس والحكومة . هذا مع عدم ابداء رأيي في التفرعات لانني لم اشترك بالرأي عند البحث بها مع مزيد الاسف كما قلت .

نجيب بك الشريدي — كنت اتمنى ان لا يبقى مجال لاحد منا ان يضيع علينا الاوقات ويتخذ من حق الكلام سلاحاً للتهجم على زميله اوللحط من كرامته . ان البحث بحث موازنة

لابحث نظمي ولا بحث ابو شعر ·والمجلس يجتمع في هذه القاعـة ليفكر في مصلحة البلد لاليسمع اقوال وسباب وشتائم · ان مواقـف كل منا مسجلة في محاضر الجلسات وفي سجل المجلس في كل ادوار ابحاثه ولا لزوم بعد ان اقف موقف المنتقد لمن يخرج عن الصدد و ينصرف للتشفي بأسم الامة من زميله لان اعود وابين موقف كل واحـد منا سواء اكان في قضايا اخراج الدروز او سواها من المواقف التي ان نسيتها لاينساها التاريخ ولا تنساها الامة التي تطالع بدقة وامعان كل غاية من غاية ابحاثنا ومواقفنا وتزن وطنيتنا الحقيقية من المزيف ·

اقول الامة واقصد من قولي عقلاء الامة اذ لامعول الا على العقل والعقلاء فلو كان حضرة الزميل المنتقد السيد ابي شعر متحلياً بالرصانة لما قهقهه في ليلة امس على سفرة صاحب السمو الملكي ·

نجيب بك ابو شعر — (مقاطعاً) (هذا مش شغلك) وعلى كل سأجيبك على كل ماقلته ·

نجيب بك الشريدي— (مداوماً) وكان يلعب العاب الغلمان ، فمثل هذا الغلام لايمكن ان يتحلى بحلية الوطنية ·

نجيب بك ابو شعر — (مقاطعاً) هذا خروج عن الصدد يافخامة الرئيس و يجب ان يعطى لي فرصة لأجيبه على ذلك ·

نجيب بك الشريدي — (مداوماً) ان ابحاث الميزانية قـد درست درساً دقيقاً في الدورة الماضية واقرها المجلس بعد ان اشبعها بحثاً وقتلها تمحيصاً وان ماتفضل به من سبقني من الزملاء في البحث لم يبق زيادة لمستزيـد ولكن مالفت نظري اقرار المجلس التنفيذي اتفاقية انابيب البترول قبل ان يضع شرطاً بأن محافظة الصحراء من اجل انابيب البترول والسكة الحديدية كان على الشركة لا على حكومة شرق الاردن لان الغاية هي محافظة الخط والانابيب ، هذا واني اجل صاحب الجلالة ووزارة المستعمرات من ان تضيع اوقاتها بنقض قرار المجلس التشريعي فيما يتعلق بعدم قبول ترفيع كاتب او الغاء وظيفة ولا شك ان المادة السابعة والعشرين من القانون الاساسي خولت المجلس التشريعي حق النظر في الموازنة وان صلاحية صاحب الجلالة بهذا الشأن تنحصر بمجموع الدخل والخرج لا بكل رقم من ارقام الفصول وكل مادة من مواد قانون الموازنة ولكن ماذا نصنع واي الكأسين نجرع · واعادة قانون الموازنة بهذا الشكل الماس بكرامة الامة هي من جملة القوانين التي تعاد كل يوم ولا اخال المجلس العالي بعد ان اقر الموازنة بعد التدقيق ومعرفة اللازم وغير اللازم واقرارها على الشكل الاخير ان يعود و يقبل بمقترحات لاتتعلق بمجموع الدخل والخرج بل تشير الى بعض

مسائل تافهــة كلكم تعلمونها · واني اثني على الزميلين نظمي بك وشمس الدين بك المتضمن لزوم الاصرار على قراره السابق فيما يتعلق بالموازنة ·

نجيب بك ابو شعر — اريـد ان اتكلم يا فخامة الرئيس ولا يمكن ان اسكت على تلك الشتائم ·

(وهنا ارتفعت اصوات الاعضاء من مختلف المقاعد يطلبون عدم لزوم اعطائه حق الكلام)

نجيب بك ابو شعر — اريد ان اتكلم وهذا حق من حقوقي ·

نجيب بك الشريدي — اقعد !

نجيب بك ابو شعر — لا اقعد اعمل معروف يا فخامة الرئيس باعطائي حق الكلام ·

« وهنا اختل النظام رغم كل مابذله الرئيس من جهود وعلا الضجيج من بعض المقاعد وتقاذف الطرفان من قوارص الكلام فاضطر الرئيس الى تعطيل الجلسة بضع دقائق ····· »

فخامة الرئيس — افتتح الجلسة وارجو ان لانقع بما وقعنا به من الامور المخجلة التي اضطرتنا الى تعطيل الجلسة · الكلام لعوده بك ، تكلم !

عوده بك— لقد تكلم من سبقني من الزملاء الكرام واشبعوا الموضوع بحثاً ولاشك انهم تكلموا عن عاطفة شريفة وهي المحافظة على ما يمس باستقلال بلادهم لذلك فاني من الشاكرين لهم و بنفس الساعة اقول انني ارى بان هذا الموقف من احرج المواقف ولذلك ارجو ان لا يأخذ بنا الحماس والتسرع الى ما يضرنا لان الخطأ في هكذا مواقف صعب جداً ·

قلت ان هذا الموقف من احرج المواقف من الوجهتين السياسية والادارية معاً ·

فامامنا الاتفاقية التي تربط ما بين حكومتنا والحكومة المنتدبة وتعين حقوق الطرفين والقانون الاساسي الذي يربط ما بين الامة والحكومة و يحدد واجبات الطرفين ايضاً ·

نعم ما كنا ننتظر ولا نأمل ان تعود الينا الموازنة غير مصدقة في بعض مواد طفيفـة وربما يكون للبعض منها قيمة فيا حبذا لو كان عدم التصديق مقتصراً على عدم الموافقة على المواد الهامة في قانون الموازنة ·

لي اقتراح ارجو من المجلس الموقر تمحيصه قبل البت في هذه الميزانية : نعم كل واحد منا متألم ان لا يصدق على ما قدمته الامة لولي عهد حكومتها وان تصدق بعد مواد بسيطة عائدة الى منافع اشخاص وافراد يمكن الاستغناء عنهم وعن وظائفهم ايضا فلاجل ان نبرهن عن اخلاصنا لولي عهد امارتنا المحبوب اقول يجب ان نخصص هذا المبلغ ولو من رواتبنا الخاصة ومن جهة اخرى